

الثوابت والمتغيرات في الشريعة الإسلامية في ضوء النص والعصر

أ. د. مسعود عامر، جامعة الحاج لخضر باتنة

أ. فاطمة عامر، جامعة عمار ثلجي الأغواط

أ. مليكة مخلوف، جامعة الحاج لخضر باتنة

ملخص : تتناول هذه الورقة "دور العلوم الإسلامية في مواجهة التحديات

المعاصرة" من حيث نصوص الشريعة وكيفية مواكبتها لمتغيرات العصر، والجوانب و الأحكام المستنبطة من الموازنة بين النص و العصر ومدى إسهامها في إرساء الهوية، فالإسلام دين وحضارة، يرمي إلى حفظ الموروث، وتقويم الوافد من المتغيرات الجديدة لأنه يحمل في طياته بوادر التجدد... أي معرفة العصر في ضوء الشرع، ومن ثم تبين أن الشريعة الإسلامية عالمية الدعوة، لا تعرف الحدود القطرية في خطابها و منهجيتها، فهي شريعة الزمان والمكان بقدسيته وإنسانيتها لها حكمها في كل حادث ومستجد.

Résumé:

Cet article traite le rôle des sciences islamiques face à des défis contemporains en termes des dispositions de la loi et la façon de maintenir les variables du siècle , et les aspects tirés du basculement entre le texte et le temps et sa contribution dans l'établissement de l'identité, l'islam est une religion et civilisation qui sert à conserver le patrimoine, et d'évaluer le nouveau variable car il porte avec lui les signes de renouvellement ...c.-à-d. la connaissance de l'époque à la lumière de l'Islam. En effet, on constate que l'appel de la loi islamique à une échelle mondiale n'a pas de limites et ne connaît pas de frontières nationales dans son discours et sa méthodologie. C'est la loi du temps et du lieu par sa sainteté et son humanité ayant un jugement dans chaque incident et le nouvel arrivant.

مقدمة:

إن دور العلوم الإسلامية يتجلى في مواكبة تغيرات العصر، و الوقوف علي الفهم الشمولي للحضارة المعاصرة و الانفتاح المنضبط دون المساس بالقيم و العقائد والهوية الإسلامية، ذلك أن غاية العلوم الإسلامية هي الإمام " بقضايا العصر" في إطار فقه المرحلة، بملاحظة المتغيرات الكثيرة كما ونوعا التي يشهدها العالم اليوم اجتماعيا، واقتصاديا، وفكريا، أو على مستوى الحس الإنساني العام، أو في المعادلات المكونة عادة للنظام الدولي، فقد نقل النبي صلى الله عليه وسلم التغيير الإسلامي من الدائرة القطرية إلى الدائرة العالمية فهي شريعة الزمان والمكان بقدسيته وإنسانيتها لها حكمها في كل حادث ومستجد .

ويمكن أن نطرح مجموعة من الأسئلة الهامة: هل هناك موازنة حقيقية بين النص والعصر ؟ لماذا نلجأ إلى ادعاء تغير الأحكام بتغير الأزمان في حين أن الشارع قد أتم لنا هذا الدين من حيث النصوص المنزلة بقوله تعالى " أَفَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ " (الأنعام 114) ، وقال سبحانه " وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَكِّرُونَ " (الأنعام 126).

قيل: إن مصالح الناس تتجدد ولا تنتهي، والوقائع تحدث، و البيئات تتغير، وقد تحدث للأمة اللاحقة طوارئ لم تطرأ للسابقة، بل إن ما أتت به النصوص من أحكام ومصالح محدود بحدود هذه النصوص، ولا يتصور أن يحوط المحدود بما هو في تطور و تجدد مستمر، كيف لنصوص ثابتة أن تفي بمتطلبات الحياة المتطورة ؟ ما مفهوم الثبات؟ وما معنى التغير والتطور في الشريعة الإسلامية الغراء؟

أهمية البحث في هذا الموضوع :

يعد البحث في هذا المجال بالغ الأهمية وذلك لجملته من الأسباب منها:

أ- إن طبيعة هذا الموضوع ذاته تفرض أهميته، ذلك أن الشرائع السابقة كانت عرضة للتغيير والتبديل في اللفظ والمعنى حتى قلب أهلها الحق إلى باطل حسب تصوير القرآني لها، فلا بقاء لشريعة سماوية لم تتسم أحكامها بالثبات والديمومة.

ب- إن الطرح الفكري لمسألة "الثبات والتغير" كان منطلقه العاطفة لإثبات صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، ومسايرتها للنوازل والمتغيرات الطارئة، فانعكست هذه الصلاحية وهذا التغير على أصل الثبات فأضفى ذلك طابع عدم الوضوح في العلاقة بين الثبات والتغير، بل تبعا لاختلاف جهود العلماء في هذا المجال اتسمت بعض جهود المتقدمين فيه بحال من الاقتضاب والاختصار، لأنهم لم يقصدوا البحث في هذا الموضوع ابتداء، وإنما ذلك عرضا في بعض المسائل المتعلقة بالثبات والتغير. ولقد استغل بعض العلمانيين هذا الطرح الفكري وما أضفى عليه من عدم الوضوح في الثبات والتغير لينتشكوا في أصول هذا الدين ومرونته وصلاحيته للتطور والتجديد.

منهج البحث: وتبعا لذلك فإن طبيعة المشكلة في البحث عن الثابت والمتغير من حيث مظاهرها وضوابطهما تتطلب استخدام المنهج المناسب؛ ألا وهو المنهج الوصفي التحليلي فجمع فيه بين شقي هذه الدراسة النظري والتطبيقي منها .
ونتناول هذا الموضوع من خلال مبحثين:

المبحث الأول: النص من حيث مفهومه وخصائصه، والثبات والتغير، والتعليل والتعبد؛ ومنه تصنيف الحكم إلى ثابت قطعي لا يتغير، له دليل قاطع يوصل العلم به، كالعقائد والنبوات، وشعائر العبادات الرئيسية... فهي أحكام كلية من الثوابت، وإلى حكم متغير عرف عن طريق الاجتهاد؛ نحو القواعد الكلية

العامة التي يمكن التفريع عليها تبعا لتغير الزمان والمكان بمراعاة مقاصد الشريعة.

المبحث الثاني: العصر ومتغيراته، ومدى معجزة نصوص القرآن في تشريع الأحكام، والقيم الأخلاقية بين الحداثة والنص...

إنّ الثبات المطلق محال، والتغير هو قدر هذا الكون بما فيه الإنسان ومكملاته، والذي تهدف الدراسات إلى الوصول إلى حقيقته من خلال الأحداث والظروف ومن ثم فلا يوجد كيان ثابت للإنسان فهو حصيلة الظروف المادية والاقتصادية، وانعكاس لها في تطور مستمر يشمل كيانه كله حسب هذه المتغيرات فما هو مفهوم التغير؟ وهل التغيرات التي حدثت في التاريخ جزء من الفطرة السوية أم أمور جدت عليها من خارجها بفعل التطور المادي؟ لا توجد في الحياة البشرية ظاهرة مستقلة لأنّه لا انفصال البتة بين شيء وآخر في الحياة، وحسب الاستقراء العلمي نجد أنّ التطور أو التغير أربعة أنواع:

- ☞ تطور في الأدوات وأساليب الإنتاج؛
- ☞ تطور في التشابك الاقتصادي والاجتماعي في بنية المجتمع؛
- ☞ تطور نفسي أو سيكولوجي؛
- ☞ تطور أخلاقي¹.

إنّ عقيدة المؤمن تظهر في قوة تمسكه كمسلم بعقيدته المعبرة عن حقيقة ذاته، شعورا بواقع عبوديته ومملوكيته لله عز وجل فلا معنى للحداثة التي تعني أنّ الإنسان يعمل تاريخه²...فالعقيدة الإلهية المصدر وهي ركن الإسلام

¹ محمد قطب، التطور والثبات في حياة البشرية، ص 95 وما بعدها

² محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيّات الكونية، دمشق ط 8. 1402 هـ . ص 19-31

الأول وليس للبشر نصيب في وضع أسسها، فهي وحي أوحى الله تعالى بها إلى رسوله الكريم فلا مجال فيها للتغيير والتحريف¹

إن فكرة الإسلام تتجلى في عدم التنافي بين الإنسانية والربانية قال تعالى: " وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي " (الحجر 29)...² ولكن الظاهر في التاريخ الإسلامي أن الأوضاع الاجتماعية والسياسية أصبحت أكثر دينوية بالإقبال على الدنيا فقط وإدارة الظاهر للدين ... هذا، والمتتبع للمسائل المتغيرة لا يستطيع إحصائها لسرعة تغير الزمان و الحياة، فالكون في حركة مستمرة ومتواصلة لذا يطرأ الكثير من المستجدات التي كانت في السابق لها حكمها، و التي أفتى بها فقهاء عصرها فتغير الحكم بعد ذلك لعوامل التغير المؤثرة عليها، وأفتى الفقهاء المتأخرون على غير ما كانت عليه الفتوى، كالسندات وأطفال الأنابيب، وزرع الأعضاء وبنوك الحليب. غير أن هذه التغيرات والعصرنة لا تمنع التوفيق بين النص والواقع³ ولا يعد هذا مبررا للوقوع في النظرية العلمانية التي تدعو إلى فصل الدين عن الدنيا⁴ والسؤال المطروح كيف نستطيع أن نتمثل النص في صورة تتماشى مع الواقع في انسجام؟ أين هذا التطور من التصور الإسلامي؟ إن الإسلام يرفض العولمة - الليبرالية - التي تعني تعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكية... وآليات فرضه سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وعسكريا.

¹ قحطان عبد الرحمن الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ناشرون بيروت ط 1433هـ؟

² ينظر يوسف القرضاوي، الخصائص العامة للإسلام، دار الشهاب الجزائر ط . 1988 . ص53

³ ضياء الدين مجيد الموسوي، اهتزازات في أسس العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية ط 6، 2007، ص 87.

⁴ العلمانية : نسبة إلى العلم وتأليهه ومعناه : على الأصح فصل الدين عن الدنيا - لا عن الدولة فحسب- الشيخ سفر الحوالي وبال العلمانية وأثره على العالم الإسلامي ، مختصر سفر العلمانية ، دار ابن تيمية (ط.د.ت) ص 96

فالإسلام دين ودولة أكثر اتساعا وشمولا من الإطار المادي الضيق، الذي تسعى العولمة في نطاقه إلى تفريغ المواطن من وطنيته وقوميته، وانتمائه الديني والاجتماعي والسياسي، حيث لا يبقى منه إلا خادم القوى الكبرى فالإسلام يرفض العلمانية والعولمة؛ لما فيها من غياب للإيمان والعقيدة الصحيحة، وما يترتب على ذلك من سيادة لقيم ومبادئ اجتماعية وأخلاقية تجسد الجوانب الدنيا في الطبيعة الإنسانية، فيسود منطق الأنانية والأثرة. إن تنزيل النصوص هو ثمرة فقه الواقع، وتفاعل النص مع هذا الواقع.

إنّ النص الذي يمثل الحقيقة الصافية الأصلية هو نص الوحي المنزل، المثالي المطلق، لما فيه من ثبات وتغير فما هو التغير في منظور الإسلام؟ وما هو الثبات؟

المبحث الأول: مفهوم الثبات والتغير

المطلب الأول: مفهوم الثبات

I. الثبات لغة:

يطلق ويراد به الديمومة والاستقرار¹.

II. الثبات في الاصطلاح:

يقصد به القطعي ومواضع الإجماع التي أقام الله بها الحجة بينة في كتابه وفي السنة النبوية الشريفة، والتي لا مجال للتطوير والاجتهاد فيها، ولا يحل الخلاف فيها أيضا لمن علمها. ويعبر عنه "بالمحكمات"، نحو أصول العقائد والأحكام القطعية الثابتة بقواطع الأدلة، وأصول الأخلاق...²

¹ ابن منظور، اللسان . دار صادر، بيروت ، ط 2003 مادة ثبت ج 2 ص 19

² ينظر الإمام الشافعي، الرسالة. دار المتحدة، مكتبة رحاب الجزائر ص 560 والتهناوي كشف اصطلاحات

الفنون دار صادر، بيروت (ط.د ت). ج 5 ص 1200

المطلب الثاني: مفهوم التغير

I. تعريف التغير لغة:

من مصدر (غير) وتغير الشيء عن حاله: تحول. وَغَيَّرَهُ: حوله وفي التنزيل: "ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" (الأنفال 53) تغيّرت الأشياء: اختلفت¹.

II. تعريف التغير شرعاً:

نقصد بتغيير الحكم: « العمل بنفس النص السابق الثابت و لكن بحكم جديد مبني على دليل مستوحى من ظروف النص تبعاً لمصلحة زمنية... (لا مصلحة دائمة) فإذا تغيرت المصلحة الزمنية تغير الحكم معها من غير حاجة لتغيير النص...»².

يقول الشيخ البوطي: « والذين أطلقوا هذه الكلمة أرادوا بها معنى غير المتبادر منها و هو أن الأحكام التي ربطها الشارع بأعراف الناس و عاداتهم ينبغي أن تدور مع هذه الأعراف و العادات، بناء على ضرورة إتباع حكم الله في ذلك، وليس هذا إلا استمراراً للحكم و أن ما يبدو من تغيير في الحكم ليس إلا تطبيقاً له بأوجه متعددة: كاستعمال الماء عند القدرة على استعماله، و التيمم عند عدم التمكن من ذلك لرفع الحدث»³.

¹ ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة غير، ج 5 ص 40 والجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين، بيروت ط3. 1404هـ/1989م، ج2 ص776.

² معروف الدواليبي، النصوص وتغير الأحكام بتغير الأزمان، مجلة المسلمون، ط شعبان 1371هـ/1949، العدد السادس. ص 33

³ محمد سعيد رمضان البوطي، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، دار المتحدة، مكتبة رحاب الجزائر. ص 359

والمقصود بتغيير الأحكام بتغيير الأزمان ليس مجرد تغيير الزمن لأن الأوقات متماثلة وإنما المقصود تغيير العامل المؤثر في الحكم الذي قد يكون ظرفا ماديا أو معنويا فقد غير النبي (صلى الله عليه وسلم) حكم وجوب السواك عند كل صلاة إلى عدم وجوبه عادلا عن الأفضل إلى المفضل لوجود المشقة¹. ويتبين من ذلك أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هم بإيجاب السواك عند كل صلاة ثم عدل عنه مراعاة لرفع الحرج والمشقة لما أخرجه الترمذي عن زيد بن خالد أنه (صلى الله عليه وسلم) قال: "لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل ولأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"². فهذا الإخبار يفيد أن تأخير العشاء واستعمال السواك عند كل صلاة صالحان للتشريع ولكن منعه من ذلك ما يلحقهم من المشقة المنفرة لهم من الامتنال فقد عدل عن حكم إلى غيره لما يترتب على المعدول عنه من المفسدة.³

ومن هنا لم يجد المحققون من علماء المسلمين في مختلف العصور أي غضاضة أو حرج في إعلان وجوب تغيير الحكم أو الفتوى بتغيير الأزمنة والأمكنة والأعراف وذلك لأهمية تغيير الحكم والفتوى.

ومن خلال تعاريف العلماء للأحكام نرى أن مدلول التغيير يكمن في أن الأحكام الاجتهادية المربوطة علتها بالعرف تتغير بتغيره، إذا لم يكن هذا العرف الجديد مخالفاً للنص الشرعي، أو القواعد الأساسية للإسلام، وكذا ما كان مبنياً من الأحكام على معنى معين يتغير بتغير ذلك المعنى، وكذلك إذا كان الحكم الشرعي منوطاً بمكان أو زمان معينين يراعى في الإفتاء ذلك الزمان أو المكان،

¹ ميسر سهيل، تغيير الأحكام بتغيير الأزمان، دار الأحباب، بيروت، ط 1، 1413هـ/1993م، ص 14

² رواه الترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك (رقم 23)، (351)

³ ينظر مصطفى شلبي، تحليل الأحكام، دار النهضة العربية، بيروت لبنان ط 2، 1401هـ، ص 31

و لا يفتى بالحكم العام، فإنه لا يقام حد السرقة أو شرب الخمر في أرض العدو أثناء الغزو... وكثيراً ما نجد في عبارات العلماء: تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان... فهل الفتوى بمعنى الحكم أم هما متغايران؟

المطلب الثالث: مقارنة الحكم بالفتوى

I. مفهوم الفتوى:

1.1. معنى الفتوى اللغوي: تطلق بمعنى الطراوة والجدة والإبانة والجواب عما يشكل من الأحكام... جاء في اللسان: أَفْتَاهُ في الأمر، أي أَبَانَهُ له وأَفْتَاه في المسألة يُفْتِيهِ: إذا أجابه، والاستفتاء أي طلب الإفتاء¹ قال تعالى: "وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ" (النساء 127).

2.1. أما في الاصطلاح: لا يختلف المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة عن معناها اللغوي من كون الاستفتاء هو السؤال عن حكم المسألة الذي يبينه العالم من خلال جوابه المسمى بالفتوى.

فالفتوى إذن: «نص جواب المفتي، أو هي حكم الشرع الذي يخبر عنه المفتي بإفتائه»².

II. أهم الفروق بين الفتوى والحكم:

إن الفرق بين الفتوى وحكم المجتهد بسيط؛ لا يختلفان إلا من حيث الإصدار فالمجتهد يستنبط الحكم سواء سُئِلَ في الواقعة أم لم يسأل، بخلاف الفتوى فلا تصدر من المفتي إلا إذا وقعت وسُئِلَ عن حكمها، بل كثيراً ما تطلق الفتوى في

¹ ابن منظور، لسان العرب. مادة فتوى ج 15، ص 148

² جمال الدين القاسمي، الفتوى في الإسلام، ت محمد عبد الحكيم القاضي. قصر الكتاب البلدة ط 1988. ص 46

عبارات العلماء ويراد بها الحكم. وقد عقد في ذلك الإمام ابن القيم رحمه الله فصلا كاملا في تغير الفتوى واختلافها بتغير الأزمنة والأمكنة...¹

وعليه، يظهر أنه لا فرق بين قولنا "تغير الفتوى بتغير الزمان"، أو "تغير الحكم بتغير الزمان"، بل قد نجد من العلماء المتأخرين من يسوي بين "تغير الفتوى" و "تغير الحكم".²

و الحاصل، لعل أبرز فارق بين الاجتهاد و الإفتاء هو أن هذا الأخير أخص من الاجتهاد؛ ذلك أن الاجتهاد هو استنباط الأحكام، سواء أكان هناك سؤال في موضوعها أم لم يكن. أما الإفتاء فإنه لا يكون إلا إذا كان هناك واقعة يتعرف حكمها. أو بعبارة أخرى الفقه غير الفتوى³.

III. أقسام تغير الفتوى وأسبابها:

1.III. أقسام تغير الفتوى:

والتغير في الفتوى قسمان: تغير للأحسن، وتغير للأسوأ. ويرجع ذلك إما لفساد أو لتطور؛ ذلك أن الأحكام الاجتهادية قد يطرأ عليها اختلاف في الأوضاع والأحوال والوسائل الزمنية عما كانت عليه في السابق حين فرضت تلك الأحكام، وذلك:

✓ إما لتغير الأوضاع الناتج عن فساد الأخلاق وفقدان الرادع الديني، الذي تقل فيها الأمانة ويكثر فيه الغش والانحراف عن شرع الله تعالى، ويسمى هذا بفساد الزمان، نحو مسألة الشهود؛ فالأصل في الشهادة العدالة ولكن إن لم

¹ ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، شركة الطباعة الفنية المتحدة القاهرة ط. هـ 1388/1968م ج3 ص 14 وما بعدها.

² ينظر وهبة الزحيلي أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر دمشق ط 1406هـ - 1986. ج2 ص 1156.

³ ينظر محمود اسماعيل مشعل، أثر الخلاف الفقهي في القواعد المختلف فيها و مدى تطبيقها في الفروع المعاصرة، رسالة دكتوراه مطبوعة، دار السلام مصر، ط. 1428هـ / 2007م. ص 161.

يوجد إلا غير العدول أجزى الأخذ بأصلحهم وأقلهم فجورا للشهادة، ويلزم ذلك في القضاة وغيرهم لئلا تضيع المصالح وتتعلل الحقوق¹.

✓ وإما تغيير بسبب تطور وتبدل بالوسائل الحيوية، كحدوث الكهرباء والمعامل الآلية، وتنظيمات إدارية وقضايا اقتصادية... وما إلى ذلك مما غير مجرى الحياة كلها في وقتنا الحاضر. وأصبحت الأحكام الاجتهادية لا تتلاءم ووضعنا القائم فيلزم من ذلك تغيير في وضعية وكيفية تطبيقها حسب الحاجات والظروف لأن ترك الحكم على ما كان عليه قد يؤدي إلى العبث والضرر وشرع الله تعالى منزه عن ذلك².

2.111. أسباب تغير الفتوى:

2.111.1 تغير إلى الأحسن: أي تطور الفتوى ويكون ذلك لأسباب منها:

✓ التوصل إلى أحكام الوقائع المتجددة.

✓ توجيه النظر للوقائع بتحقيق المصالح ودرء المفساد.

✓ عرض المسائل على القواعد الفقهية والأصولية عند عدم النص. وتحقيق مناط النص على الوقائع والمستجدات والنظر في مآلات الأفعال فهو معتبر مقصود شرعا³.

✓ إيجاد الاجتهاد الجماعي في الفتاوى عبر المجمع والمؤتمرات لتحقيق المقصد الشرعي في التعاون على البر والتقوى دون إفراط أو تفريط.

2.111.2 تغير إلى الأسوأ: (التساهل في الفتوى) ويرجع أساسا إلى فقدان الرادع

الديني ويمكن أن يكون ذلك:

¹ سها سليم مكداش تغير الأحكام دراسة تطبيقية لقاعدة (لا ينكر تغير الأحكام بتغير القرائن والأزمان) في الفقه الإسلامي، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط1 1428هـ 2007م ص 407

² مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام ج 2 ص 942

³ ينظر ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، ج 3 ص 14 وما بعدها، أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ت. عبد الله دراز. دار المعرفة بيروت ط. د. ت. 1411هـ/1991م. ج 3 ص 336،

✓ التساهل في طلب الدليل وطرق الأحكام والتقصير في البحث والاستعجال في الجواب جهلاً وقولاً على الله بغير علم . والفهم الخاطئ لقاعدة تغير الأحكام بتغير الأزمان¹.

✓ التساهل في طلب الرخص وفتح المجال للتأويل ولي النصوص وتحريفها أو كتم الحق أو الاستجابة لرغبات الناس وضغط الواقع...

IV. ضوابط تغير الفتوى:

لا شك أنّ التغير يكون في النصوص القياسية والمصلحية في المسائل الاجتهادية أو ما كان منها مرتبطاً بالعرف والعادة أو الموازنة بين المصالح والمفاسد، وقد وضع الفقهاء ضوابط لتغير الفتوى منها :

✓ أن يكون تغير الفتوى من عالم تتوافر فيه شروط الاجتهاد والفتوى كالعلم والعدالة وحسن الطريقة وسلامة المسلك ورضا السيرة، ولا يعرف عنه المجون والتساهل في الفتوى.²

✓ مراعاة مقاصد الشريعة في التغير بالتعمق في فهم النصوص الشرعية فهما أصولياً فقهياً وتجديد البحث في الفقه وأصوله.³

✓ معرفة أحوال الناس ومراعاة العرف والعادة، فيسأل المستفتي حين يجهل بلدة عنها وعن عرف أهلها في مثل هذا اللفظ، وعلى ضوء ذلك يجيب عما سألته، فإن العادتين متى كانتا في بلدين ليستا سواء فإن حكمهما ليس سواء.⁴

¹ مجلة الأحكام العدلية طبعة شعاركو، ط5. 1388هـ/1968 م ص17 المادة 39

² ميسر سهيل ، تغير الأحكام بتغير الأزمان ص 13 وما بعدها.

³ محمد أحمد شقرون ، مراعاة الخلاف عند المالكية وأثره في الفروع الفقهية ، دار البحوث للدراسات الإسلامية

وأحياء التراث دبي ط1 1423هـ/2002 م ص124

⁴ ابن القيم الجوزية ، إعلام الموقعين ، ج3 ص 4.

لقد جاءت الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، وتضمنت عدة مزايا وخصائص جعلتها تتميز بالسعة والمرونة، والقدرة على مراعاة تغير أحوال الناس وأعرافهم وعاداتهم، ومن أبرز هذه المزايا والخصائص قاعدة "لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان"، حيث إنّ الشريعة تحتوي على نوعين من الأحكام؛ نوع ثابت لا يتغير، ونوع متغير بتغير الزمان والمكان، لتغير عرف أهله، أو لحدوث ضرورة، أو لفساد أهل الزمان.

المطلب الرابع: الفرق بين مبدأي تغير الأحكام والنسخ:

إنّ الأعمال الشرعية ليست مقصودة لنفسها وإنّما قصد بها أمور آخر هي معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها. وإنّ العمل بمبدأ تغير الأحكام بتغير الأزمان تؤيده الأصول المتفق عليها، وذلك يبدو من خلال التشريع الذي تلائم أحكامه أمة ويتفق ومصالحها قد لا تلائم أحكامه أمة أخرى ويعارض مصالحها... وأصدق شاهد لها نسخ بعض الأحكام الشرعية ببعض التشريع.¹

I. مفهوم النسخ:

- 1.1. النسخ في وضع اللسان عبارة عن الرفع والإزالة. قال تعالى: " مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا.. " (البقرة 106) ويطلق ويراد به أيضا الإبطال والنقل².
- 2.1. وعرفه الإمام أبو حامد الغزالي - رحمه الله - بحد قوله: «هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه»³.

¹سها سليم مكداش، تغير الأحكام دراسة تطبيقية لقاعدة (لا يُنكر تغير الأحكام بتغير القرائن و الأزمان) في الفقه الإسلامي. دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان. ط. 1. 1428 هـ 2007 م، ص 13، ص 14.

² الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1986 م، ص 334.

³أبو حامد الغزالي المستصفى من علم أصول الفقه . دار الكتب العلمية ، بيروت ط 2 1324 هـ ج 1 ص 107

II. علاقة النسخ بتغير الأحكام:

1. II. تفرد الشريعة الإسلامية بمبدأ تغير الأحكام:

إذا كانت كل الشرائع قديمها وحديثها قد أخذت بمبدأ جواز النسخ في بعض الأحكام تبعاً لتغير المصلحة في الأزمان، فهل يوجد في هذه الشرائع ما يعرف " بتغير الأحكام بتغير الأزمان " أي هل سمحت هذه الشرائع للمجتهدين من قضاة و مفتين بتغيير الحكم تبعاً لتغير الزمان أو المكان؟

إن تلك الشرائع نفسها و إن جوزت النسخ - نظراً لتغير المصلحة - غير أنها لم تأخذ بمبدأ السماح للمجتهدين بتغيير حكم من الأحكام ما دام ذلك الحكم باقياً. في حين تفردت الشريعة الإسلامية من بين جميع تلك الشرائع، قديمها وحديثها بالتمييز بين المبدئين أولاً، والأخذ بهما ثانياً. فما الفرق بين النسخ والتغير في الحكم؟

إن النصوص من القرآن والسنة تمثل الحق الثابت الذي لا يتغير ولا يتبدل، فقد ختم الله سبحانه وتعالى جميع الشرائع بهذه الشريعة الخاتمة المحكمة بما تميزت به من ميزة الثبات والبقاء. فيكون المقصود من التغير في الأحكام لزومها لعلها وأسبابها، فإذا اختلفت الأزمنة والأحوال اختلفت الحقيقة والعلة والسبب لتغاير الوقائع والأحكام كذلك تبعاً لها. أما أن يختلف الحكم الشرعي في واقعيتين متماثلتين في الحقيقة مشتركتين في العلة، فهذا مما لا يتصور وقوعه أبداً. فيكون الثبات المقصود هو ما جاء به الوحي من عند الله تعالى سواء باللفظ، أو بالمعنى دون اللفظ، وانقطع الوحي عن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو لم ينسخ، فهو ثابت محكم له صفة البقاء والدوام، لا تغيير له ولا تبديل، وهو كذلك أبداً إلى يوم القيامة. إلا أن مشروعية النسخ بدأت بعهد النبي وانتهت بموته إذ لا نسخ بعد الرسالة. ذلك أن التغير لا يتعلق بذات الحكم الشرعي كما هو

الظاهر من العبارة، إذ تغير ذات الحكم دليل على رفع مشروعيته بعد ثبوتها وهو معنى النسخ، والصواب أن التغير يرجع إلى تطبيق الحكم في ظل واقعة ما أو مجموعة وقائع¹. ويمكن إجمال الفروق بين النسخ و التغير فيما يلي:

II. 2. بعض الفروق بين مبدأي النسخ و التغير في الحكم:

ويختلف النسخ عن تغير الحكم الذي لم ينسخ من عدة وجوه منها:

✓ أن النسخ عبارة عن إبطال نفس النص الشرعي السابق بنص شرعي لاحق. أما تغير الحكم الذي لم ينسخ نصه فهو عبارة عن العمل بنفس النص السابق الثابت ولكن بحكم جديد مبني على دليل مستوحى من ظروف النص تبعاً لمصلحة زمنية؛ وذلك بأن يكون في ظروف النص دليل على أن الحكم الثابت بالنص القائم المعمول به إنما هو حكم مبني على مصلحة زمنية لا مصلحة دائمة.

وعلى هذا يكون العمل بحكم النص تابعاً للمصلحة الزمنية، فإذا تغيرت المصلحة تغير الحكم معها من غير حاجة لتغير النص.

✓ من حيث الوصف: فالنسخ صفة للشارع؛ وتغيير الحكم الذي لم ينسخ نصه صفة للمجتهد فالمبطل للعمل بالنص المنسوخ إنما هو الشارع بموجب نص جديد، أما المغير للعمل بالحكم الذي لم ينسخ نصه فإنما هو المجتهد بموجب تغير المصلحة².

وعليه، فلقد اعتبرت الشريعة الإسلامية النسخ لبعض الأحكام الشرعية حقاً خاصاً بمن له سلطة التشريع وأخذت به... وتميزت عن غيرها بـ "تغير الحكم" -

¹ ينظر عابد السفيناني، الثبات و الشمول، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ط 1 1408 هـ ، ص 110. و عبد الجليل زهير ضمرة، الحكم الشرعي بين أصالة الثبات والصلاحيية، دار النفائس الأردن طبعة 1 1428 هـ 2006م، ص 388.

² ابن حزم الظاهري ، الإحكام في أصول الأحكام، ت أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ط الأولى 1400هـ/1980م. ج 4 ص 59.

الذي لم ينسخ نصه من قبل الشارع - إذ أجازته للمجتهدين من قضاة ومفتين تبعاً لتغير المصالح في الأزمان أيضاً - وكذا بتغير العلل المبنية على الأعراف... فتفردت بذلك على غيرها من الشرائع؛ وأعطت فيه درساً بليغاً عن مقدار ما تعطيه من حرية للعقول في الاجتهاد.

المبحث الثاني: النصوص وتغير الأحكام بتغير الأزمان

المطلب الأول: مفهوم النص ودلالاته

I. تعريف النص لغة:

يطلق ويراد به الكشف والظهور، ووصول الشيء إلى غايته، ومنه نصت الظبية رأسها أي رفعت وأظهرته¹.

II. تعريف النص شرعا:

عرفه إمام الحرمين "الجويني" - رحمه الله - بقوله: « هو لفظ مفيد لا يتطرق إليه التأويل »² والنص هو ما دل على معنى دلالة قطعية لا يحتمل التأويل أو النقيض كقوله تعالى: " تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ " (البقرة 196)

ولا يقصد "بالنصوص" هذا المعنى، أي النص المقابل للظاهر، وإنما يقصد به آيات القرآن الكريم وأحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الشارحة لها، المبينة لمعانيها، المفصلة لمجملها، أو المكملة، أو المشرعة...

ويرى أهل التحقيق أنّ النص هو الأصل الذي يثبت به الحكم وهو صريح كلام صاحب الشرع الذي تستنبط منه الأحكام... قال تعالى: "وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ

¹ ابن منظور ، لسان العرب ، مادة نص ج 6 ص 648.

² الجويني عبد الملك ، البرهان في أصول الفقه ، ت د/عبد العظيم الديب، قطر: ط 1 . (دعت). ج 1 ص 413

تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ" (النحل 89) ، قال الشافعي رحمه الله " فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل علي سبيل الهدى فيها¹.

المطلب الثاني: القرآن الكريم ومدى معجزة نصوصه في تشريع الأحكام

يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله - ما نصه: « تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي وحيث جاء جزئياً فمأخذه على الكلية، إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل²...»

ويوضح رحمه الله معنى كلية القرآن أنه لا يختص بشخص دون آخر، أو بحال دون أخرى، والدليل على هذا، احتياج القرآن بعد - الاستقراء المعتبر - إلى كثير من البيان، وذلك عن طريق السنة النبوية؛ فعلى كثرة مسائلها إنما هي بيان للكتاب³.

I. عدم كفاية النصوص للوقائع و المستجدات:

لقد تنبه علماءنا الأوائل إلى كل ما قد يرد من تساؤلات أو شبهات حول صلاحية هذا المنهج و مواكبته لتطورات الزمان... وفي ذلك يقول الشيخ ابن تيمية - رحمه الله - رداً على من قال إن النصوص لا تفي بمعشار الشريعة ما نصه: «هذا القول قاله طائفة من أهل الكلام والرأي، وهو خطأ، بل الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد...»⁴.

¹ الشافعي الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، ط دار الكتب العلمية لبنان ، ص 20

² ينظر عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه ص 41

³ ينظر المصدر السابق ص 367.

⁴ ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ت عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مكتبة المعارف، الرياض ط (د) ج 19 ص 280 .

وذكر أن سبب إنكار المنكرين، يرجع إلى عدم فهمهم لمعاني النصوص العامة من الكتاب والسنة وشمولها لأحكام أفعال العباد.

ثم قال -رحمه الله- : « و ذلك أن الله بعث محمدا (صلى الله عليه وسلم) بجوامع الكلام، فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية و قاعدة عامة، تتناول أنواعاً كثيرة، وتلك الأنواع أعياناً لا تحصى، فبهذا الوجه تكون النصوص محيطية بأحكام أفعال العباد»¹.

وعليه نجد أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - تعالى قد حسم الأمر والخلاف على السابقين واللاحقين كما يبدو جلياً من عبارته، وكم هي واهية حجج القائلين بعدم كفاية النصوص للحوادث والوقائع المستجدة، لأن هذه الشبهة تعني بداهة اتهام الله تعالى - عن ذلك علواً كبيراً - بالجهل والقصور... ولا يصح أن تكون موضع نظر إذا فرضنا ورودها من مسلم يريد التثبت من دينه - إلا إذا سلمنا بثبوت طرفيها و هما:

✓ ثبات الشريعة الإسلامية: بمعنى أنها أحكام جامدة لا تقبل المرونة، محدودة لا تقبل التوسع.

✓ تطور الحياة البشرية: أي أنها لا شيء فيها ثابت على الإطلاق. والواقع أن كلا الافتراضين خاطئ تماماً ومرد ذلك ومصدره إلى اللوثة التي أصابت أوربا فانتقلت بها من الإيمان بالثبات المطلق إلى التطور المطلق حتى عدت كل تغير تطوراً كما هو حال العولمة اليوم.

إن التصور الإسلامي لا يقر الثبات المطلق ولا يؤمن بالتطور المطلق بل ينفرد باعتبار قانون سير الحياة هو "الحركة داخل إطار ثابت حول محور ثابت" وعليه جاءت الشريعة الإسلامية شاملة لطرفي الحياة الثابت منها والمتطور،

¹ ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، دار القلم ط 1 1407 هـ / 1987 م ج 1 ص 240.

فكل ما كان ثابتاً جعلت له أحكاماً ثابتة، و ما كان قابلاً للتغير والتطور جعلت له قواعد كلية ثابتة الجوهر قابلة للتفريع في الأساليب...¹

II. تقاسيم الأحكام وفق النصوص:

تصنف الأحكام وفق التعليل بالنظر إلى التبدل والثبات إلى صنفين تعبدية ثابتة، ومعلقة قابلة للتجدد.

II. 1. أما الأحكام التعبدية:

فهي التي مصدرها النص ولا يسوغ فيها الاجتهاد لكونها معلومة من الدين بالضرورة كالشعائر التعبدية المحضة من عبادات وعقائد وحدود ونظام الأسرة، فهي أمور توقيفية، مفصلة بنصوص قطعية الثبوت والدلالة لتعلقها بحقيقة الإنسان ذاته.²

II. 2. الأحكام المعلقة القابلة للتجدد:

فهي أحكام جزئية، مرنة تتعلق بالمصالح ثابتة الجوهر، متجددة الصور متغيرة الأساليب، يراعى فيها مسايرة الزمن وتطورات الأمم من معاملات كطريقة المنهج الاقتصادي وشؤون القضاء وهي مدار البحث الأصولي، خاضعة للتطور (كالمباح أو المسكوت عنه) يجتهد فيها حسب الكليات المقررة، والضوابط الاجتهادية التي لا تسمح للقواعد العربية وأصول الدلالات اللغوية بأي تلاعب فيها.³

¹ ينظر سيد سابق، خصائص التصور الإسلامي، دار الشروق، طبعة 7، 1400 هـ 1980م ص85.

² ينظر الشيرازي، الوصول إلى علم الأصول تحقيق عبد المجيد تركي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ط، د.ت، ج 2 ص438/439.

³ ينظر محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربيوي، مطابع جامعة الملك عبد العزيز جدة ط 1 1405 هـ/1985 م، ص 13 وميسر سهيل ص12-13.

المطلب الثاني: القيم الأخلاقية بين الحداثة و النص

هل يمكن أن تستوعب النصوص هذه التطورات والتغيرات التي حدثت في التاريخ؟ قديما قيل: إن النصوص لا تفي بمعشار الشريعة، فما المعيار الذي يقاس به هذا التطور المادي في ظل العولمة، والمعرفة التكنوالتصالية بما فيها من انترنت وأطباق لاقطة؟

كيف تطبق النصوص على مشكلات المجتمع بما فيها الأسرة والإنسان في ظل المتغيرات؟

لقد تنبه علماءنا الأوائل إلى كل ما قد يرد من تساؤلات حول صلاحية هذه الشريعة وشمولها لأحكام أفعال العباد، فبينوا ثبات أحكام الشريعة ورسوخ قواعدها حتى يمكن إرجاع الجزئيات و الفروع إليها عند الاشتباه والاختلاف فيخضع المتغير للثابت ويحكم عليه بحكمه، لا أن يخضع الثابت للمتغير لأنه إذا اخضع إليه صار متغير مثله وفقدت الضوابط والقيود ولم يبق حينئذ قيم ولا أخلاق¹.... ذلك أن الأدلة الشرعية شاملة في موضوعاتها للوقائع النازلة في الخلق الى قيام الساعة، فلا توجد واقعة تخرج بموضوعها عن حاكمية الشريعة وهيمنتها، لقيام الدلائل على هذا من الكتاب والسنة والإجماع².

I. النص والعولمة :

إن استخدام الأدوات حتما سيحدث تغييرا في المشاعر والأفكار والقيم والمبادئ، فقد تملك الإنسان فكرة .

¹ مسفر بن علي القحطاني، منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000م، ص33.

² عبد الجليل زهير ضمرة، الحكم الشرعي بين أصالة الثبات والصلاحية ، ص 435.

أسر الأسرى وتملكهم واسترقاقهم، والإغارة على أرض الآخرين حين اكتشاف الإنسان الزراعة... وقس على ذلك وهي ليست بعيدة عن فكرة العولمة، التي تسعى إلى شيوع نمط الحياة الاستهلاكية، وآليات فرضه سياسيا، وإعلاميا واقتصاديا، وعسكريا بتفريغ المواطن من وطنيته وقوميته، وانتمائه الديني، والاجتماعي والسياسي، بحيث لا يبقى منه إلا خادم القوى الكبرى.¹

وعليه، نجد أن الإسلام يرفض العلمانية والعولمة لما فيها من انعدام للقيم الإنسانية والأخلاقية وسيادة منطق الربح من خلال تجارة سوق المعلوماتية، والاستلاب الثقافي للشعوب... محاولة تجاوز الهويات وإلغاء خصوصياتها. وفي هذا كله تغييب للعقيدة الصحيحة وسيادة لقيم الأثرة والأنانية ولمنطق يجسد جوانب الدنيا في الطبيعة الإنسانية.²

II. التغير وبعض قضايا العصر:

ولعله من المفيد أن نذكر بأن الاقتصاد الإسلامي، يرى أن أولويات المصالح الاقتصادية تتحدد تبعا للغايات العقدية المستهدفة من السعي الإنساني، فالنقد وسيلة وليست سلعة « فَلَكُمْ رُغُوسٌ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ » (البقرة 279) بل هناك استحالة اعتقادية أن يكون هناك أمر خبيث ويكون في الوقت ذاته حتميا لقيام الحياة وتقديمها. فالناس وكلاء مستخلفون وليسوا ملاكا لما

¹ ولید عودة، التطورات الاقتصادية العالمية واتجاهات العولمة. مجلة أوراق اقتصادية ، بيروت العدد 13 .

1997م ص. 87-90

² نايف كريم، متغيرات التكنولوجيا ووسائل الاتصال، ملتقى الأسرة العربية في وجه التحديات، كتاب الإسلام والقضايا المعاصرة ط أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ط. 2002 ص 49

في أيديهم من أرزاق فكان من المناسب مراعاة وظيفة المال الحقيقية وإعمال قاعدة الحلال والحرام.¹

أما النص ومتغيرات التكنولوجيا ووسائل الاتصال ؛

لقد تضمن الإسلام من الأحكام الشرعية والقواعد العامة الكلية، ما حول الحضارة المعاصرة بما فيها من استتساخ تكنولوجي، ومعاملات اقتصادية وعولمة وشتى ضروب المصالح الاقتصادية والاجتماعية... من وسائل لإنتاج فلسفات استسلام وتسليم نمطية إلى حاضن أمين لعبقرية الزمان الإسلامي» **ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ** « (يوسف 40). بما يقدمه للبشرية من شريعة ثابتة شاملة في صورة قابلة للنمو الدائم في التفريع والتطبيق، غير قابلة للتعديل في الأصل أو الإتجاه. وقال تعالى: " يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدًّا فَمَلَأْ بِهِ " (الانشقاق 6).

والحاصل أن مسألة المعرفة التكنواتصالية متوقفة على قدرة الأهل في ترغيب وتوجيه الأبناء نحو المضامين المفيدة والاستفادة الايجابية والفعالة من هذه الوسائط التكنواتصالية التي تعزز القيم الأخلاقية...²

المطلب الثالث: الأهداف والفوائد المستنبطة من الموازنة بين النص والعصر

وبالنظر فيما سبق نستنتج جملة من الفوائد المستنبطة منها:

¹ سمير الشيخ ، مجلة الاقتصاد الإسلامي البنوك الإسلامية ، خصائصها أهميتها مقومات نجاحها ، إعداد مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة ، مطابع جامعة الملك عبد العزيز ط 1 . 1407 هـ / 1987 ص 46-49.

² نايف كريم، متغيرات التكنولوجيا ووسائل الاتصال ص 158

- ✓ إبراز الجانب التعبدى في القرآن الكريم بأفكار جديدة مع التعمق في فهم نصوصه فهما مقاصديا والمحافظة على الأصول والثابت كالعقيدة والأخلاق، لقداسة المصدر¹.
- ✓ احترام ما ألفه الإنسان واعتاده من سلوك في مجتمعه من أعراف سليمة، فهو ابن بيئته، والعرف مصدر هام من مصادر التشريع الإسلامي قابل للتغير حسب المصلحة المشروعة، وهذا دليل على المرونة وعدم الجمود في إقرار الأحكام الفقهية على الناس.²
- ✓ في الاجتهاد على ضوء النص إعمال للفكر، وصقل للعقل على إدراك المرامي البعيدة والمقاصد القريبة والنظر في المآلات بنظر ثاقب في منقلب الأحوال ومصادر التشريع.
- ✓ صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان وإنسانيتها، وتميزها بالسعة والشمول والمرونة والقدرة على مراعاة تغير أحوال الناس وأعرافهم وعاداتهم.
- ✓ من مزايا الشريعة الإسلامية قاعدة تغير الأحكام بتغير الأزمان وفق ضوابطها ومعاييرها المقررة في الإسلام، لتطبيقها في الظروف المتغيرة.
- ✓ أصل التغير ليس هو الحكم في حد ذاته؛ وإنما هو تطبيق الأحكام ومناسبتها للواقع³.
- ✓ الثبات في الحكم الشرعي أصل قطعي في دين الإسلام، قامت الدلائل على النهوض به في الكتاب والسنة والإجماع. لأن الأحكام الشرعية في الأصل

¹ مصطفى ديب البغا الجوانب التربوية في علم أصول الفقه، دار المصطفى للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا ط. 1 1428 هـ 2007 م ص 86.

² ينظر الجيلالي المريني، التقعيد الأصولي عند الإمام الشاطبي، مجلة الموافقات العدد الأول 1412 هـ/ 1992 م ص 199، و البغا الجوانب التربوية في علم أصول الفقه ص 189.

³ سها سليم مكداش، تغير الأحكام دراسة تطبيقية لقاعدة (لا يُنكر تغير الأحكام بتغير القرائن و الأزمان) في الفقه الإسلامي. دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان. ط. 1 1428 هـ 2007 م ص 422.

لا تتغير، وإنما الذي يتغير هو تنزيلها و تطبيقها على واقع يتناسب في وقت ما و عصر ما، فإذا تغير هذا الواقع تغير هذا الحكم ليأتي حكم آخر يتناسب معه¹.

✓ يستنبط من أحكام القرآن ونصوصه القطعية ثبات الأهداف لاستقائها من مصدر لا يتغير، وإبراز الهوية الإسلامية قال الله تعالى: "أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا" (النساء 82)

✓ النص القرآني هو أصل المناهج التربوية وكتاب الإنسانية كلها في ظل ما يطرأ على حياة الإنسان من تغير.

✓ في الرؤية الإسلامية اتساق مع النص من حيث الأحكام، والاستنتاجات، والاجتهادات وتكوين المفاهيم؛ فالنص القرآني يؤكد وجود النظام في الطبيعة و المجتمع، قال تعالى: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا" (الأنبياء 22). وقال سبحانه: "وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ" (الأعراف 52).

✓ سمو التشريع الإسلامي وشموله لمرافق الحياة بدءا بالفرد وانتهاء بالمجتمع ففي النص القرآني تكريم للعلم وأهله قال الله تعالى: "يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" (المجادلة 11) وهذا دليل على توافق الحقائق العلمية مع ما في النص القرآني، وفهمه وفق دلالات الألفاظ في اللغة العربية، ذلك أن اللغة معيار لفهم دلالات الألفاظ على المعاني ابتداء فلا يصار إلى التفسير المصلحي للدلالة على معاني الألفاظ لأن الأصل تقديم ظاهر اللفظ على المعنى المصلحي إلا إذا ظهر قصد الشارع إلى اعتبار المعنى المصلحي، لذا فقد تنبه الجويني و الشيرازي و الشاطبي إلى الإشارة أن الجريان في فهم نصوص الشرع على

¹ عبد الجليل زهير ضمرة، الحكم الشرعي بين أصالة الثبات و الصلاحية، ص 436.

مقتضى العربية ضرب من ضروب التعبد في فقه الألفاظ... للوقوف على المعاني التي تضمنتها الخطابات الشرعية ليتم اجتناء المقاصد المعتبرة في الأحكام منها فيقع تطبيقها على نحو مراد الشارع¹

✓ النص النبوي الشريف مرجعية إسلامية وحجة تربوية علمية تعتمد في المستجدات. أرشد إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأمر بتبليغه، وإعمال العقل في المسائل المطروقة بالرجوع إلى القياس والاجتهاد والعرف والمصالح وفي ذلك إشارة إلى تنمية الفكر والاستدلال بالنصوص للوصول إلى الحقائق وأحكام المستجدات في مرونة وحرية التفكير ضمن الضوابط المقررة شرعا وعدم التكلف في فهم النص ولي أعناق الآيات من أجل موافقتها للقضايا المعاصرة بالتساهل في طلب الدليل أو الرخص.²

✓ قيام المنهج التربوي في العلوم الإسلامية على أسس وقواعد ثابتة شبيهة بالمسلمات واضحة في كل زمان ومكان تمكن طلبة العلم من الاجتهاد والنسخ على منوالها ببذل الجهد وإعمال الفكر للوصول إلى المعرفة الحقيقية، مع احترام السلف بالرجوع إلى مذاهب الصحابة والعلماء دونما تعصب لرأي أو إتباع الهوى.

✓ تحويل التكنولوجيا وثورة الاتصالات أو البيواتصالية والمعلومات أو التكنولوجيا الحيوية التي بدأت تظهر في العالم بمفاهيم ثقافة القوة لإنتاج فلسفات استسلام وتسليم نمطية لتصبح حاضنا أميناً لعبقرية الزمان الإسلامي مجسدا الطموح وقوة الثقافة المتيحة للأمة الإسلامية انتزاع زمانها من أزمنة الآخرين.³

¹ ينظر الجويني، البرهان ج 1، ص 357، و الشاطبي، الإعتصام ج 1، ص 52، و عبد الجليل زهير ضمرة، الحكم الشرعي بين أصالة الثبات و الصلاحية، ص 208.

² ينظر عدنان علي رضا النحوي منهج المؤمن بين العلم والتطبيق، دار الشهاب، الجزائر، ط 1400 هـ/1980م ص 110-120.

³ نايف كريم، متغيرات التكنولوجيا ووسائل الاتصال، ص 151.

✓ إبراز الجانب التعبدى في القرآن الكريم بأفكار جديدة مع المحافظة على الأقوال والثوابت والتوكيد على ثمرة العلم وهو العمل بمقتضى النصوص بممارسة إيمانية واعية، فالقرآن متعبد بتلاوته وليس الاقتصار على مجرد تلاوته، فلا جديد بلا قديم ولا نفع لقديم إن لم يكن هناك تجديد لما يقبل التجديد مع ملاحظة عدم المساس بالثوابت التي لا تتغير بتغير الأحوال والأزمان لتعلقها بأسس بنية هذا الإنسان.¹

✓ ضرورة الفهم الشمولي الصحيح للحضارة المعاصرة والانفتاح المنضبط للاستفادة العلمية والفنية الصحيحة دون مساس بالقيم والعقائد والمبادئ والهوية والمحافظة على كيان الأمة ومقومات وجودها في التبادل الحضاري الصحيح.²

الخاتمة :

ولقد اتضح من خلال هذه الدراسة:

✓ شمول هذه الشريعة الغراء وسعتها؛ شمولاً استوعب الحياة كلها بما فيها كيان الإنسان كله.

✓ أنّ طريق مراعاة الأحكام لتغيير الأزمان هو الطريق الوحيد لبقاء هذه الشريعة حية نابضة متفاعلة تفاعلاً إيجابياً مع حاجات المجتمع ومتطلباته المتجددة تماشياً مع غاياتها التشريعية. فالشريعة موضوعة لإخراج المكلف من داعية هواه حتى يكون عبد لله، وكل شيء مستجد وحادث يدخل تحت إطار هذه الشريعة بمنهجها الأصيل، الكلي غير الجزئي أو الوقتي؛ هذا المنهج المرن الثابت في أصوله الصالح لكل زمان ومكان، منهج استنباط المعاني من بواطن النصوص لمعرفة مراد الشرع.

¹ ينظر عدنان علي رضا النحوي منهج المؤمن بين العلم والتطبيق، دار الشهاب، الجزائر، ط 1400 هـ/1980م ص 112-113. ومصطفى البغا الجوانب التربوية، ص 36-37.

² عبد المجيد أحمد أبو سليمان، أزمة العقل المسلم، دار الهدى للطباعة، عين مليلة الجزائر ط 1413 هـ/1992م، ص 161.

✓ و أن هناك مساح حثيثة حقا اليوم لدى الباحثين في " مدرسة الثابت والمتغير"؛ تفعل دور الاجتهاد في هذا المجال وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، حولت قواعد أصول الفقه من قواعد مسطورية في عالم النظر إلى أحكام تطبيقية عملية في ساحة واقع المسلمين المعيش، وتوضح مدى استجابة هذه الأحكام بثوابتها ومتغيراتها لمرونة هذه الشريعة الغراء. وعليه تصنف الأحكام إلى :

✓ **أحكام اجتهادية قابلة للتجدد**، فهي أحكام ثابتة في جوهرها متغيرة في أساليبها حسب سنة الله تعالى، تضمنت قواعد كلية عامة يمكن التفريع عليها تبعا لتغير الزمان والمكان والعادة والعرف والمصلحة؛ تتغير مكانا و حالا و زمانا كمقادير التعزيرات و أجناسها و صفاتها، ذلك أن أحكام الشريعة المنوطة علتها بأعراف الناس وعاداتهم و مصالحهم، تدور مع علتها وجودا وعدما؛ وهذا ما يعرف بالمباح أو بمساحة الفراغ أو الفراغ التشريعي permission، فيغير الحكم فيه وفق حاجات الناس. إنها أحكام جزئية متباينة تتبارى الآراء في الجمع بينها والاستتباط منها تتعلق بالمصالح يراعي فيها مسايرة الزمن في ظل الظروف والمصالح المتغيرة . وأحكام تعبدية غير معقولة المعنى، فلا تخضع لقاعدة التطور، أي غير اجتهادية، فهي قطعية لا تتغير ولا تتبدل لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة؛ نحو تحريم المحرمات، ووجوب الواجبات، والحدود المقدرة على الجرائم، لأنها في الأصل توقيفية تمس الضروريات إذ لو ترك فيها الأمر للاجتهاد والرأي لأدى ذلك إلى اضطراب.

✓ ومنه ضرورة التأكيد على ضوابط " الثوابت والمتغيرات " فينبغي الوقوف عند معاييرها الدقيقة حتى لا تميم أحكام الشريعة الغراء .

قائمة المراجع:

- ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، دار القلم ط 1، 1987م/1407هـ.
- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ت عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة المعارف، الرياض ط (لا،ت)
- ابن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام. ت أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ط الأولى. 1400هـ/1980م.
- ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين عن رب العالمين، شركة الطباعة الفنية المتحدة القاهرة ط. 1388هـ/1968م.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت (ط.لات).
- أبو إسحاق الشاطبي ، الموافقات في أصول الشريعة. ت عبد الله دراز. دار الكتب العلمية، بيروت ط 1. 1411هـ/1991م.
- أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم أصول الفقه، دار الكتب العلمية ، بيروت ط 2 1324هـ.
- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت، (ط. د. ت).
- جمال الدين القاسمي الفتوى في الإسلام ، ت محمد عبد الحكيم القاضي . قصر الكتاب البلية ط 1988.
- الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين، بيروت ط 3. 1404هـ/1989م.
- الجويني عبد الملك ، البرهان في أصول الفقه ، ت د/عبد العظيم الديب، قطر: ط 1 . (د،ت).
- الجيلالي المريني، التقعيد الأصولي عند الإمام الشاطبي، مجلة الموافقات العدد الأول. 1412هـ/1992.
- سفر الحوالي وبال العلمانية وأثره على العالم الإسلامي، مختصر سفر العلمانية، دار ابن تيمية (ط.لات).
- سمير الشيخ ، مجلة الاقتصاد الإسلامي البنوك الإسلامية ، خصائصها أهميتها مقومات نجاحها ، إعداد مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة، مطابع جامعة الملك عبد العزيز ط 1. 1407هـ/1987م.
- سها سليم مكداش، تغير الأحكام دراسة تطبيقية لقاعدة (لا يُنكر تغير الأحكام بتغير القرائن و الأزمان) في الفقه الإسلامي. دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان. ط 1. 1428

هـ. 2007 م.

- سيد قطب خصائص التصور الإسلامي، دار الشروق، ط 7. 1400 هـ / 1980م
- الشيرازي، الوصول إلى علم الأصول. ت عبد المجيد تركي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
الجزائر ط (د.ت).
- الشافعي، الرسالة . تحقيق أحمد شاكر، دار المتحدة، بيروت، لبنان، و طبعة مكتبة رحاب
الجزائر (د.ت).
- ضياء الدين مجيد الموسوي ، اهتزازات في أسس العولمة ، ديوان المطبوعات الجامعية ط
2007 .6
- عابد السفيناني، الثبات و الشمول، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ط 1 1408 هـ .
- عبد الجليل زهير ضمرة، الحكم الشرعي بين أصالة الثبات والصلاحية، دار النفائس الأردن
طبعة 1 1428 هـ 2006م.
- عبد الحميد أحمد أبو سليمان ، أزمة العقل المسلم ، دار الهدى للطباعة، عين مليلة الجزائر
ط 2. 1413 هـ / 1992م.
- عدنان علي رضا النحوي منهج المؤمن بين العلم والتطبيق ،دار الشهاب ، الجزائر، ط
1400 هـ / 1980م.
- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة. مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط 1 1986م.
- مجلة الأحكام العدلية المادة 39 طبعة شعاركو ، ط 5. 1388 هـ / 1968 م
- محمد أحمد شقرون ، مراعاة الخلاف عند المالكية وأثره في الفروع الفقهية ،دار البحوث
للدراسات الإسلامية وإحياء التراث دبي ط 1 1423 / 2002 م
- محمد سعيد رمضان البوطي ، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة،
دار المتحدة، مكتبة رحاب الجزائر .
- محمد سعيد رمضان البوطي ، كبرى اليقينيّات الكونية، دمشق ط 8. 1402 هـ.
- محمد قطب، التطور والثبات في حياة البشرية دار الشروق. القاهرة ط 9. 1993.
- محمد نجاة الله صديقي ، النظام المصرفي اللاربيوي ، مطابع جامعة الملك عبد العزيز جدة
ط 1 1405 هـ / 1985 م.
- محمود اسماعيل مشعل، أثر الخلاف الفقهي في القواعد المختلف فيها و مدى تطبيقها في
الفروع المعاصرة، رسالة دكتوراه مطبوعة، دار السلام مصر، ط 1. 1428 هـ / 2007م.
- مسفر بن علي القحطاني، منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة، دراسة تأصيلية
تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000 هـ / 1421م.

- مصطفى ديب البغا الجوانب التربوية في علم أصول الفقه ، دار المصطفى للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا ط.1 1428 هـ/2007 م
- معروف الدوالي، النصوص وتغير الأحكام بتغير الأزمان، مجلة المسلمون، ط شعبان 1371هـ/1949، العدد السادس.
- ميسر سهيل ، تغير الأحكام بتغير الأزمان.دار الأحباب ، بيروت ط 1 ، 1413هـ/1993م
- نايف كريم ، متغيرات التكنولوجيا ووسائل الاتصال ، ملتقى الأسرة العربية في وجه التحديات ، كتاب الإسلام والقضايا المعاصرة ط أزمنة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ط. 2002.
- وليد عودة، التطورات الاقتصادية العالمية واتجاهات العولمة، مجلة أوراق إقتصادية، بيروت العدد 13، 1997م.
- وهبة الزحيلي أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر دمشق ط1، 1406هـ - 1986.
- يوسف القرضاوي، الخصائص العامة للإسلام، دار الشهاب الجزائر، ط . 1988.
- يوسف القرضاوي، شريعة الإسلام، المركز الإسلامي، ط 4 1407 هـ.